مجلة بحوث جامعة تعز Taiz University Research Journal العدد (41) Issue (41) TURJ ISSN : 7848-2958 Vol. 41. PP. 32-49 سبتمبر 2024م September 2024

الأصول النَّحْويَّة عند أبي الفرج المراغي في كتابه (تهذيب الجُمَل)

د. إبراهيم محمد طلحة

قسم اللغة العربية – كلية اللغات والترجمة – جامعة تعز

ملخص البحث:

يتناول هذا البحث موضوع الأصول النحوية عند واحد من علماء القرن الخامس الهجري المغمورين، هو أبو الفرج المراغي، من خلال كتابه (تهذيب الجُمَل) الذي هو شرح لكتاب (الجُمَل) للإمام أبي القاسم الزجاجي، وقد ناقش الباحث الموضوع مناقشة وصفية تحليلية، من خلال المنظومة الكلية للأدلة النحوية، من أدلة عقلية ونقلية، وتوزعت مادة البحث على مقدمة وتمهيدٍ تعريفي بالمراغي وكتابه، ومبحثين احتويا عددا من المطالب، فتناول الباحث في المبحث الأول الأصول النحوية مفهوما وأنواعا، وجاء المبحث الثاني ليتناول فيه الباحثُ الأصولَ النحوية في كتاب (تهذيب الجُمَل) للمراغي، نماذجَ وأمثلة، ويناقش تلك الأصول في عموم تطبيقاتها المختلفة من سماع وقياس وإجماع واستصحاب واستحسان واستقراء وسبر وتقسيم وحمل على النظير، ثم خاتمة فيها أهم نتائج البحث وتوصياته، وقائمة بمصادر البحث ومراجعه.

كلمات مفتاحية:

أصول – نحو – لغة – الزجاجي – المراغي – تهذيب – جمل – أدلة – سماع – نقل – قياس – إجماع – استصحاب – استحسان – استقراء – تقسيم – نظير – كتاب.

مقدمة:

تعدُّ أُصُولُ النَّحْوِ من القضايا المحوريَّةِ المُهِمَّةِ في الدَّرسِ النَّحْويّ العربيّ، ويتناولُ هذا البحثُ موضوعَ الأصولِ النَّحْويَّةِ عندَ أبي الفَرَجِ المراغي في كتابِهِ (تهذيب الجُمَل)، وقد اختارهُ الباحثُ؛ لأهميَّته وجدَّته وثرائه، فضلا عن أنه يكشف عن جهود أحد علماء النَّحو واللُّغة المغمورين.

فمشكلة البحث تدُور حولَ: ورودِ عددٍ من الأُصُولِ النَّحْويَّة في كتاب (تهذيب الجُمَل)، لأبي الفرج المراغي، لم تحظَ بقدرٍ كافٍ من الاهتمام والتَّناول، وأسئلتُه إجمالا:

- ما الأصول النَّحوية التي اعتمدها أبو الفرج المراغي في كتابه تهذيب الجُمَل؟
- ما الأصول النَّحوية الأساسية والثانوية التي اختارها المراغي وأصَّل لها وما درجة حضورها؟
- كيف يمكن الإفادة من جهود النحاة القدامى في تيسير النَّحْوِ وتنميةِ اللُّغة؟
- هل يمكن إعادة النظر في منظومة النحو العربي وقواعده لتطويع ما أمكن منها للمتعلمين؟

أمَّا أهدافه فمن أهمها:

- الوقوف على جهود علماء النحو واللغة القدامى الحثيثة، والاستفادة منها في الدراسات الحديثة.
- التعريف بشخصيات علمية لم تنَلْ حظَّها من اهتمام دراسي اللغات وشُداتها.

– إضافة مادة تستند إلى فكرة استقرائية استنباطية للتعامل مع النَّحو بوصفه رياضيات العرب.

– تعزيز الارتباط الوجداني بين الإنسان العربي واللسان العربي.

وأما منهجه فوصفي تحليلي عموما، وإن تداخل مع مناهج أخرى كالتاريخي والاستقرائي أحيانا.

وتتكون الدِّراسة من مقدمّة وتمهيدٍ ومبحثين وخاتمة، يتناول التمهيدُ التعريف بالمراغي ثم التعريف بكتابه (تهذيب الجُمل)، في حين يشتمل المبحث الأول الذي يحمل عنوان: الأصول النحوية: المفهوم، والأنواع، على مطلبين: الأول: مفهوم الأصول النحوية، والثاني: أنواع الأصول النحوية، ثم يأتي المبحث الثاني تحت عنوان: الأصول النحوية في كتاب (تهذيب الجُمَل) للمراغي، مشتملا على مطلبين كذلك، الأوَّل يناقش الأُصُولَ النَّحْوِيّةَ الأساسيَّةَ في كتاب (تهذيب الجُمَل) للمراغي، والثاني يناقش الأصُولَ النَّحْوِيّةَ الثَّانويةَ في الكتاب نَفْسِهِ، من خلال نماذجَ وأمثلةٍ تطبيقيةٍ مختارة، وأخيرا الخاتمة والنتائج والتوصيات، وقائمة بمصادر البحثِ ومراجعه.

تمهيد: تعريف بالمراغي وكتابه (تهذيب الجُمل):

أولا: التعريف بالمراغي:

– نسبه وحياته:

هو أبو الفرج عبيدُالله بن محمد بن يوسف المراغي النَّحوي، ويعدُّ شخصيَّة عِلْمِيَّة مغمورة، إذْ لم ترِدْ ترجمته في كتُب التَّراجم المشهورة، ولكننا نجدُ في (تاريخ إربل)، أنَهُ "المراغي النحوي، الذي سمع من إسماعيل بن أحمد بن أيوب البالسي المتوفى سنة ٢٨٤هـ"[1]. وقد أورد الباحثان نواف أحمد الحكمي وعامر فائل بلحاف، طرفا من سيرته لدى تحقيقهما كتابه، وأكَّدا – كذلك – أنّ التَّراجم لا تسعفنا بالمزيدِ عنه، "ولا غرابة في ذلك، إذ طالما حفل التراث العربي القديم بأعلامٍ لم يحظوا بنصيبٍ وافرٍ من الشُّهرة"[2]، ولكنّهما أشارا إلى أنَّ السيوطي قد ترجم له في (بغية الوعاة)[3]، وأشارا – أيضا – إلى ورودِ اسمهِ في عِداد المحدِّثين والرّواة، في (تاريخِ دمشق) .[4]

ونسبته إلى (مَرَاغَة) وهي بلدةٌ مشهورةٌ في أذربيجان، عسكرَ مروانُ بن محمد بن مروان بن الحكم، والي أذربيجان، بالقُربِ منها، فكانت دوابّه ودوابّ أصحابه تتمرّغ فيها فجعلوا يقولون: ابنوا قرية المراغة، وهذه قرية المراغة.[5]

– شيوخه:

من أبرز شيوخ أبي الفرج المراغي الذين سمع منهم وروى عنهم:

---

[1]) تاريخ إربل، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠ م: 2/ 639.

[2]) تهذيب الجُمل، لأبي الفرج عبيد الله بن محمد بن يوسف المراغي، من أوائل من عُنِي بكتاب الزجاجي، تحقيق: نواف أحمد حكمي وعامر فائل بلحاف، دار الكتب العلمية، ط1، 2022م: 9 – 10.

[3]) ينظر: بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]، المكتبة العصرية - لبنان / صيدا، د.ط، د.ت: 2/129.

[4]) ينظر: تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م: 6/ 326، 8/ 354، 13/ 243، 15/ 159، 27/ 216 – 217، 27/ 170 – 171، 27/ 200، 27/ 213، 27/ 216، 31/ 170، 32/ 183، 32/ 394، 41/ 293، 47/ 425، 48/ 405، 48/ 418، 51/ 28، 53/ 99، 55/ 87، 58/ 101، 58/ 205، 63/ 389، 67/ 241، 70/ 263، 70/ 283. وقد أورد محققا (تهذيب الجُمَل) بعض المواضع التي ذُكِرَ فيها المراغي في (تاريخ دمشق) وفاتهما بعضها الآخر، وقد اجتهد الباحث هنا فأضاف ما فات المحقِّقَين لتكتمل الفائدة وتُستوفى المعلومة.

[5]) ينظر: معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، ١٩٩٥ م، 5/ 93. ولعل من نافلة القول أن نذكّر بأنَّ (مَراغَة) أيضا بلدة في سوهاج بمصر يُنسب إليها عددٌ من العلماء، وكذا مراغة – في أحد آراء المؤرخين وهو رأي أورده محققا كتاب (التهذيب) لدى حديثهما عن أبي الفرَج المراغي – اسم قبيلة من الأزد. وينظر: تهذيب الجُمل:11.

– أبو الحسن البالسي (ت384هـ)، واسمه: إسماعيل بن أحمد بن أيوب، محدِّث، روى عنه عدد من تلامذته منهم أبو الفرج المراغي.[6]

– أبو الحسين الكرجي[7]، واسمه: محمد بن أحمد بن الحسن الغزي، نزيل بيت المقدس، روى عنه أبو الفرج المراغي، وسمع منه ببيت المقدس سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.[8]

– أبو أحمد القيسراني (ت380هـ)، واسمه: محمد بن محمد بن عبدالرحيم، سمع عنه "أبو الفرج عبيدالله بن محمد النحوي، وأبو بكر محمد بن الحسن الشيرازي، وجماعة".[9]

– أبو أحمد الزاهد (ت399هـ)، واسمه: عبد الله بن بكر بن محمد بن الحسين الطبراني، وكان عالما ثقة[10]، وروى عنه كثيرون منهم أبو الفرج المراغي.[11]

– تلاميذه:

من أبرز تلاميذ المراغي الذين وردت أسماؤهم في التراجم:

– أبو المعالي المقدسي (ت 450 هـ)، واسمه: مشرف بن مرجَّى بن إبراهيم، فقيه ومؤرخ، وله كتاب (فضائل بيت المقدس)، سمع الحديث النبوي من أبي الفرج المراغي.[12]

– أبو الفتح النابلسي (ولد قبل سنة 410 هـ)[13]، واسمه: نصر بن إبراهيم بن نصر، فقيه وشيخ ومحدِّث، أقام في القدس، وصنَّف وأملى، وسمع من العلماء، وسمعوا منه.[14]

– أبو الحسن الحداد السُّهروردي الدينوري، واسمه: علي بن أحمد بن علي، راوٍ ومحدِّث، سمع من أبي الفرج المراغي ببيت المقدس.[15]

– مؤلفاته:

كادت مؤلفات المراغي أن تُغمَر كما غُمِرَ هو، بيدَ أنَّه ألمع في سياق تناولاته لمسائل كتابه (تهذيب الجُمل)، إلى كتابين آخرَين له، وهما: كتاب: المقصور والممدود، وكتاب: الهجاء.[16]

---

[6]) ينظر: تاريخ إربل: 2/ 639، ومعجم البلدان: 1/ 329. وكان محققا (التهذيب) قد رجحا أن تاريخ وفاة البالسي هو 384 على الأرجح؛ نظرا لقرينة التقابل النسبي المعقول في تواريخ وفاة بقية شيوخ المراغي، ما يجعل تاريخ وفاته في أواخر القرن الرابع ويرجِّح احتمال حدوث تصحيف في تاريخ الوفاة.

[7]) عند محقِّقَي التهذيب أنه أبو الحسن، وهو خطأ، والصواب أنه أبو الحسين، كما في التراجم، ومنها (تاريخ دمشق): 51/ 28 – 29.

[8]) يرى الباحث أن تاريخ سماع أبي الفرج المراغي من أبي الحسين الكرجي وهو سنة (371 هـ) كما تشير التراجم، يعدُّ دليلا إضافيًا على حدوث تصحيف في سنة وفاة أبي الحسن البالسي، فإنَّ الفارق الزمني طويل جدًا بين سنة وفاته التي في بعض التراجم وهي سنة 284 هـ، وسنة سماع المراغي من الكرجي كما في (تاريخ دمشق)، وهي سنة 371 هـ، إذْ من غير المعقول أن يتزامن تلقي المراغي الحديث من شيخيه مع فترتين متباعدتين، وأن يكون بين تاريخ وفاة أحد شيخيه وتاريخ سماعه من الآخر فارق زمني يصل إلى نحو سبعة وثمانين عاما!

[9]) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م، 8/ 485.

[10]) ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: حسين أسد (جـ ١، ٦)، شعيب الأرنؤوط (جـ ٢، ٥، ١٩، ٢٠)، محمد نعيم العرقسوسي (جـ ٣، ٨، ١٠، ١٧، ١٨، ٢٠)، مأمون الصاغرجي (جـ ٤)، علي أبو زيد (جـ ٧، ١٣)، كامل الخراط (جـ ٩)، صالح السمر (جـ ١١، ١٢)، أكرم البوشي (جـ ١٤، ١٦)، إبراهيم الزيبق (جـ ١٥)، بشار معروف (جـ ٢١، ٢٢، ٢٣)، محيي هلال السرحان (جـ ٢١، ٢٢، ٢٣)، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، تحقيق: قسم السيرة النبوية والخلفاء الراشدين: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط3، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م، 12/ 540.

[11]) ينظر: تاريخ دمشق: 27/ 169.

[12]) ينظر: الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦ هـ)، دار العلم للملايين، ط15، ٢٠٠٢ م، 7/ 227، وتاريخ دمشق: 58/ 205.

[13]) لم تذكر التراجم سنة وفاته.

[14]) ينظر: سير أعلام النبلاء: 19/ 136 – 137.

[15]) ينظر: تاريخ دمشق: 41/ 224.

[16]) يقول المراغي: "وقد ذكرنا تثنية الاسم المقصور والممدود وجمعهما في باب الهجاء من هذا الكتاب؛ لأنه مشكل، فأخرناه لذلك". (تهذيب الجُمل): 62.

- وفاته:

عاش المراغي في القرن الخامس الهجري، ولم تسعفنا المظانُّ بتاريخ وفاته على وجه الدّقة، تماما كما لم تسعفنا بتاريخ ولادته، إلا أنَّ تواريخ وفاة عدد من شيوخه وتلامذته تقودُنا إلى تقدير تاريخ تقريبيٍّ لولادته ووفاته، لن يخرج في عمومه عن القرن الخامس المشار إليه.

ثانيا: التعريف بكتاب (تهذيب الجُمل):

يعدُّ شرح المراغي لجُمل الزجاجي، أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت 340هـ) واحدا من أهم شروح هذا الكتاب القيِّم، وأكثرها جودة وتنقيحا، إلى جانب شروح كثيرة، منها: شرح ابن بابشاذ (ت٤٥٤هـ)، وكتابا: الحلل في شرح الجُمل، وإصلاح الخلل الواقع في الجُمل، لابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، وشرح ابن الفخّار (ت 539 هـ)، وشرح ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، الذي هو ثلاثة شروح: صغير ومتوسط وكبير، إضافة إلى عدَّةِ شروح.

وعندما نُجري النظر في "التهذيب" نَجِدُ أنَّ المراغي التزم فيه منهجيّا، وسلك طريقة تعليمية ميسرة، وضَّحها في مقدمة شرحه، حيث ألمع إلى أنه جمع ما تناثر ووضح ما غمض في كتاب الزجاجي، وكان ملتزمًا بهذا المنهج الذي أراد من خلاله تقديم كتاب (الجُمَل) وعرض قضاياه، بِشكل جديد يستندُ إلى طرح موضوعي، فيقول: "اعلم – رحمك الله – أني تأملت هذا الكتاب بِالدرس ومباحثة العلماء نحوا من ثلاثين سنة، فوجدت فيه نقصا وتكريرا وتقديما وتأخير وبسطا وتقصيرا وإغفالا كثيرا، فإما أن يكون ذلك وقع لغفلة أو بقية لمسألة أو تعمدا لعلة فرتبت جميعه على المنهج المختار والطريق المختصر حسب القدرة ومبلغ المعرفة، ولم أخلِه – مع ذلك – من إيضاح وبيان، وزيادة ونقصان، متحريا تقويته ومنفعته، ولن يخفى ذلك على من نظر فيه بِعلم وتدبره بِفهم، طالبا للهدى وغير مائل إلى الهوى، على أني حسنة من حسنات مؤلفه، وأقل غلام لغلمانه، والله الموفق للصوابِ والمعين عليه، وهو حسبُنا ونعم الوكيل" .[17]

فهو يبيِّن أنه يقتفي أثر الزجاجي من جهة، وينفرد عنه من جهة أخرى؛ بهدف الشرح والإيضاح؛ والملحوظ أنَّ تبويبات المراغي لم تخرج عن تبويبات الزجاجي إلَّا نادرا، كما أنَّ موقف المراغي من الزجاجي اتَّسم بمباركته لجهود الزجاجي، وعدِّه إيَّاه إماما في النحو واللغة، وعدم غمطه، وأمَّا منهجه فيتَّسِمُ بتفصيل ما هو مُجمَل، ومناقشة ما هو مشكل، وكان يميل إلى مذهب البصريين إلا في ما قَلَّ وندر من المسائل، ويتقن فنَّ الموازنة والمقاربة بين الآراء، وتوسط في النقل عن العلماء، وتوسط في الأخذ من أقيستهم، في اشتغالاته بصورةٍ عامَّةٍ، وكان منهجه في قَبول الرأي النحوي يقُومُ على التعليل المنطقي، تعزيزا لحُجّيَّة الاجتهاد، كما كانت له اجتهادات تدُلّ على موسوعيتَّه وتبحُّره في علومٍ شتَّى منها النحو، الذي كشف تهذيبه للجُمَل عن سعة عِلْمِهِ فيهِ، من خلال مناقشته مسائله، وشرحه موضوعاته، وتفسيره ظواهره، وتوجيهه شواهده.

[17]) تهذيب الجُمل: 40 – 41.

المبحث الأول: الأصول النحوية: المفهوم، والأنواع:

المطلب الأول: مفهوم الأصول النحوية:

مفهوم (الأصول النحوية) مبنيٌّ على معنيَيْ كلمتَي (الأصل) و(النحو) لغة واصطلاحا.

فكلمة "أصل" في اللغة تعودُ إلى ثلاثة معانٍ، وهي: أسفل الشيء، وجذره، وأساسه، وهي معانٍ شكَّلت المفهوم الاصطلاحي لاحقا؛ فالأصل لغة: "أسفل كل شيء، واستأصلتِ الشجرة؛ أي: ثبُت أصلُها، واستأصل الله فلانًا؛ أي: لم يدع له أصلًا"[18]، والأصل: الأساس الذي يُقام عليه، وهو أوَّل الشيء ومادّته التي يتكوَّن منها، قال تعالى: ((مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ)) (سورة الحشر، الآية: 5)، والأصل: الجذر، قال عزَّ وجلّ: ((أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ)) (سورة إبراهيم، الآية: 24)، ومن معانيه: النسب والحسب، نحو: كريم الأصل، والأصول: قَوانينُ وقواعِدُ يُبنى عليها عِلْم ما.[19]

واصطلاحا أطلق مصطلح الأصول أوَّل مرَّة على أصول الدِّين، ويقابلها الفروع، ويراد بها الأحكام العملية، فأصول الفقه يقابلها الفروع الفقهية التي تستنبط على منهاج الأصول.[20]

وأمَّا النَّحوُ لغة: فمأخوذٌ من مادَّةِ (نَحَا)/ (نَحَوَ)، يقال: نحا فُلان إلى الشّيء أي قَصَده، ونحا بصرُه إليه أو عنه: أماله إليه أو عنه، ونَحا نحوَه: اقتدَى بِه، وسار على أثره، وقلّده، وقد جاء نَحْوُ الْعَرَبِيَّةِ مِنْهُ[21]، كما يشير اللغويون.

والنَّحوُ اصطلاحا: "علم بِقوانينَ يُعرَفُ بِها أحوال التراكيبِ العربيَّةِ من الإعرابِ والبِناء وغيرهما".[22]

وعليه، فإنَّ مفهوم الأصول النَّحوية قد انتظم وفق صورته الاصطلاحية على النحو الآتي:

- أصول النحو: هو: "عِلْمٌ يُبْحَثُ فيهِ عن أدلَّة النَّحو الإجمالية، من حيث هي أدِلَّتُهُ، وكيفية الاستدلال بها، وحال المستدِلّ".[23]

- الأصول النحوية: هي: المرجعيات أو الأدِلَّة الإجمالية التي يستند إليها النحويون لاستنباط قواعدهم وأحكامهم النحويّة وإثباتها، وتتمثل بالسَّماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال.[24]

ونجِدُ بمقابل الأصولِ الفروعَ، فالفرعُ لغة: "أعلى كل شيء، وجمعه: فروع، والفروع: صعود من الأرض، وواد مُفْرِع: أفرع أهلَه؛ أي: كفاهم فلا يحتاجون إلى نُجْعة، والفرع: المال المعدُّ، ويُقال: فرِع يفرَع فرعًا، ورجل أفرع: كثير الشعر، والفارع والفارعة والأفرع والفرعاء يُوصَف به كثرة الشَّعَر وطولُه على الرأس، ورجل مُفْرَع الكتف؛ أي: عريض، وأفرع فلان إذا طال طولًا".[25]

---

[18]) العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال: 7/ 156.

[19]) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ)، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م. 1/ 100.

[20]) ينظر: في أصول النحو، صالح بلعيد، دار هومة، بو زريعة - الجزائر، د.ط، 2005 م: 17.

[21]) ينظر: لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر – بيروت، ط3، ١٤١٤ هـ: 15/ 310، ومعجم اللغة العربية المعاصرة: 3/ 2180.

[22]) التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م: 240.

[23]) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدّين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1976م: 18 – 19.

[24]) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدِلَّة في أصول النَّحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدّين بن محمد الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2، 1971م: 80 – 81.

[25]) العين: 2/ 126.

والفرع اصطلاحا: "خلاف الأصل، وهو اسم لشيء يُبنى على غيره"[26]؛ فالفرع في أصل استعماله يستنِدُ إلى فكرة التضام ما بين الأجزاء التي يمكن أن تُبنى على ما تحتها، ولنا تشبيه الأمر بالشجرة التي تكون جذورها أصولا، وأغصانها وسيقانها فروعا.

المطلب الثاني: أنواع الأصول النحوية:

تتنوَّع تقسيمات الأصول النَّحوية وتتعدَّدُ، فتنقسم باعتبار المجرد والمحسوس إلى:

1- أصول عقلية، وتتمثل في أدلة تستند إلى العقل والمنطق، كالاستقراء والاستحسان والقياس والاستصحاب.

2- أصول نقلية، وتتمثل في أدلة تستند إلى النقل والرواية، كالسماع والإجماع.

في حين تنقسم هذه الأصول باعتبار الأولوية ودرجة الأهمية إلى:

1- أصول أساسية، وتتمثل في: السماع، والإجماع، والقياس، والاستصحاب.

2- أصول ثانوية، وتتمثل في: الاستحسان، والاستقراء، والسبر والتقسيم، والحمل على النظير.

وقد اتفق الأصوليون على ترتيب أدلة أصول النحو، فقدموا السماع أولا، ثم الإجماع، ثم القياس، ثم الاستصحاب، وجعلوا هذه الأدلة هي الأدلة المعتبرة، وما عداها أدلة ثانوية[27]. ومن أوَّل من نبَّه إلى هذه الأدلة: الأنباري في كتابه (الإغراب في جدل الإعراب)، فأشار إلى أنَّ: أدلة صناعة الإعراب ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال، فهذه هي الأدلة الغالبة عنده. وأضاف إليها دليلا رابعا هو الإجماع الذي ذكره في (لمع الأدلة)، وبذلك تكون أصول النحو الغالبة عنده وعند من لحقه أربعة أصول، هي: السماع ويسمى عند بعضهم – أيضا – النقل، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال.[28]

وهذه الأقسام المنضوية ضمن أنواعها المجردة أو المحسوسة، والأساسية أو الثانوية، بحسب الاعتبارات المشار إليها، تتضامُّ في نسيجٍ واحدٍ حدَّ التكامُلِ والترافُدِ لدى المراغي، كما سنرى.

وفي ما يلي بيان الأدلة أو الأصول النحوية إجمالا:

1- **السماع:**

وهو لغة: مصدر الفعل سمع يسمع، وفي اللسان وغيره من المعاجم: سمعه يسمع سَمعا وسِمعا، وسماعا، وسماعة، وسماعية، وقال بعضهم: السمع بالفتح مصدر والسِّمع بالكسر اسم.[29]

واصطلاحا: يريدون بِه خلاف القياس، وهو ما يُسمع عن العرب فيُستعمَل ولا يقاس عليه، يقال: هذا سماعيٌّ، نسبة إلى السماع، وهو ما لم يُذكر فيه قاعدة كلية مشتملة على جزئياته، أي ما كان مثالا واحدا فيحفَظ ولا يقاس عليه.[30]

والسماع في أصول النحو مرادف للنقل أيضا، والنقل "هو: الكلام العربي الفصيح (المنقول بالنقل الصحيح)، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[31]. والسماع من أهم أصول النحو العربي، إلى جانب الإجماع، الذي سيأتي لاحقا.

---

[26]) التعريفات: 166.

[27]) ينظر: دور أصول النحو في بناء تصور لساني حديث، خالد بن سليمان الكندي، أشغال مؤتمر التراث اللُّغوي العربي ودوره في بناء تصور لساني حديث، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان، 2015م: 29.

[28]) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدِلَّة في أصول النَّحو: 81 وما بعدها.

[29]) ينظر: لسان العرب، ابن منظور، مرجع سابق، 3/ 335.

[30]) ينظر: نظرية السماع بين البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، رسالة ماجستير، إعداد: نصيرة قاسمي، وهاجر بو قمة، إشراف: كمال مجيدي، كلية الآداب واللغات، جامعة أحمد دراية – أدرار، الجزائر، 1443هـ _ 2022م، ص: 21.

[31]) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، مرجع سابق: 81.

وقد حدد العلماء شروط السماع ومن يُحتَجُّ بِهم ويوثَقُ بِفصاحتهم، فقبِلَ علماء العربية الاحتجاجَ بأقوالِ عرب الجاهلية وفصحاء الإسلام حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، وأخذوا من بعض القبائل غير المجاورة للأمم الأعجمية، ومن أبرزها: قيس وتميم وأسد، ثم هذيل وكنانة وبعض الطائيين. وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم التي تجاور الأمم الأخرى.[32]

2- القياس:

وهو في اللغة: التقدير؛ وجاء عن مادة (ق ي س) في الصحاح: قست الشيء بغيره وعلى غيره أقيسه قيسًا وقياسًا فانقاس، إذا قدرته على مثاله، وفيه لغة أخرى: قسته أقوسه قوسًا وقياسًا، ولا يقال: أقسته، والمقدار مِقياس، وقايست بين الأمرين مقايسةً وقياسًا، وجاء فيه أيضًا: قست الشيء بالشيء: قدَّرتُه على مثاله، ويقال: بينهما قَيس رُمْحٍ، وقاسُ رمْحٍ؛ أي: قدْرُ رُمحٍ.[33]

وفي الاصطلاح: يحدَّه علي بن عيسى الرماني بأنَّه: "الجمع بين أول وثان، يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول"[34]. ويحدُّهُ ابن بابشاذ بقوله: "حَمْلُ الشَّيء على الشَّيء لِضَرْبٍ من الشَّبَهِ"[35]. ويعرّفه ابن الحاجب بقوله: "القياس لغة: التقدير، قست الثوب بالذراع، وفي الاصطلاح: مساواة فرع لأصل في علة حكمه".[36]

وهو عند المحدَثين: "حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، وحمل ما يجدُّ من تعبير على ما اختزنته الذاكرة، وحفظته ووعته من تعبيرات وأساليب كانت قد عُرِفَتْ أو سُمِعَتْ".[37]

ومن الملحوظ أن هذه التعريفات متقاربة من حيث إشارتها ضمنا إلى أن السماع هو الأصل ثم يتم إجراء القياس لاحقا على ما يجدُّ في العربية من ألفاظ وتراكيب، وبواسطة القياس نستطيع أن نحمل ما لم يُسْمَع على ما سُمِعَ، فلم تؤخذ العربية جميعها بالسَّماع.

ولما كان القياس هو الحمل على المسموع في ما لم يسمع، كان لا بدَّ من أركان يجب توافرها حتى تصح عملية القياس، وفي هذا يتكلم الأنباري قائلا: "لا بد لكل قياس من أربعة أشياء: أصل، وفرع، وعِلَّة، وحكم، وذلك مثل أن تركب قياسًا في الدلالة على رفع ما لم يسمَّ فاعله، فتقول: اسم أسند الفعل إليه مقدمًا عليه، فوجب أن يكون مرفوعًا قياسًا على الفاعل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والعِلَّة الجامعة هي الإسناد، والحكم هو الرفع، والأصل في الرفع أن يكون للأصل الذي هو الفاعل، وإنما أُجري على الفرع الذي هو ما لم يُسَمَّ فاعله بالعِلَّة الجامعة التي هي الإسناد، وعلى هذا النحو تركيب قياس كلِّ قياس من أقيسة النحو".[38]

3- الإجماع:

---

[32]) ينظر: المرجع السابق نفسه: 22.

[33]) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين – بيروت، ط 4، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م، 3/ 967.

[34]) رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، ص: 38

[35]) شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية – الكويت، ط 1، ١٩٧٧ م، 2 / 475.

[36]) منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي بن يونس الدويني الأسنائي المعروف باسم ابن الحاجب (ت 646 هـ)، عني به: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1326هـ، ص: 166.

[37]) في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد، 1986: 20.

[38]) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت577 هـ)، تحقيق: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني، دار الفكر، بيروت - لبنان، ط 2، 1391هـ، 1971م 1391 هـ - 1971م: 93.

الإجماع في اللغة: مصدر الفعل الرباعي أَجْمَعَ، وله معنيان أساسيان؛ الأول: العزم على الأمر والإحكام عليه، تقول: أجمعتُ الخروجَ، وأجمعتُ عليه، إذا عزمت عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ (سورة يونس، الآية: 71)، وأَجْمَعْت الشَّيْءَ: جَعَلْتُهُ جَمِيعًا، [39]والمعنى الآخر: الاتفاقُ، ومنه قولهم: أَجْمَعَ القومُ على كذا؛ أي: اتفقوا عليه[40]. فالإجماع بالمعنى الأول يُتصور من الواحد، وبالمعنى الثاني لا يتصوَّر إلا من اثنين فأكثر .[41]

ويعدُّ الإجماع من أصول النحو النقلية إلى جوار السماع كما سلف القول، حيث إنَّ عدم الاختلاف هو إجماع. ومن معاني الإجماع في الاصطلاح: اتفاق المجتهدين في الأمة في عصرٍ ما على أمرٍ ما. فالإجماع هو: العزم التام على هذا الأمر من جماعة أهل الحل والعقد. والإجماع النحوي معناه: اتِّفاق النحاة على أمرٍ ما دون خلاف مذهبي أو ذاتي، ولهذا الاتفاق في عُرف النحاة شكلان:

أولهما: إجماع العرب: وهو أن تُجمع العرب على أمر وتنطق به، وهو ما يقول عنه السيوطي: "إجماعُ العربِ أيضًا حُجَّةٌ، ولكن أنَّي لنا بالوقوف عليه، ومن صوره أنْ يتكلم العربي بشيءٍ ويبلغهم فيسكتون عليه"[42]. وثانيهما: إجماع نُحاة البصرة والكوفة، وهو أيضًا حُجة ما لم يخالف السماع، يقول ابن جني في (باب القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة): "اعلم أنَّ إجماع أهل البلدين إنَّمَا يكون حُجَّةً إذا أعطاك خصمك يده ألا يُخالف المنصوص والمقيس على المنصوص، فأمَّا إنْ لم يُعْطِ يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجةً عليه؛ وذلك لأنَّه لم يَرِدْ مِمَّنْ يُطاع أمره في قرآنٍ ولا سنةٍ أنهم لا يجتمعون على الخطأ؛ كما جاء النص عن رسول الله ﷺ من قوله: "أمتي لا تجتمعُ عَلَى ضَلالَةٍ"، وإنَّمَا هو عِلْمٌ مُنْتَزَعٌ من استقراء هذه".[43]

4- استصحاب الحال:

الاستصحاب لغة من مادة (صحب) التي تدور معانيها حول المصاحبة والمعاشرة والملازمة، يقال: صحبه: عاشره. والصاحب: المعاشر، والجمع أصحاب. واصطحب الرجلان وتصاحبا، واصطحب القوم: صحب بعضهم بعضا. واستصحب الرجل: دعاه إلى الصحبة[44]. وفي عُرف الأصوليين والنحاة: "بقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل؛ كقولك في فعل الأمر: إنما كان مبنيًّا؛ لأن الأصل في الأفعال البناء، وإن ما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدلُّ على وجود الشبه، فكان باقيًا على الأصل في البناء"[45]. فالاستصحابُ قاعدة أصوليةٌ، فعند انعدام الدليل السماعي أو القياسي، يبقى حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل؛ أي: يستصحب أصل الوضع. ومع أن دلالة الاستصحاب واضحة المعالم عند القدامى مثل سيبويه إلا

---

[39]) ينظر: لسان العرب: 8/ 60.

[40]) ينظر: القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط8، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م: 710.

[41]) ينظر: الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، د.ط، د.ت: 42.

[42]) الاقتراح في أصول النحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، حققه وشرحه: محمود فجال، وسمى شرحه: (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط 1، ١٤٠٩ - ١٩٨٩ م: 89 – 90.

[43]) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4: 189/1.

[44]) لسان العرب: 1/ 520.

[45]) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو: 1/ 171.

أنه لم يرد ذِكْر لهذا المصطلح في كتابه، "فقد استدل بهذا الدليل في مواضع كثيرة من كتابه وإن لم يصرح به ولم يسمه استصحاب الحال أو استصحاب أصل".[46]

5- الاستحسان:

الاستحسان في اللغة: عَدُّ الشيء واعتقاده حسنًا، وهو عند الأصوليين والنحاة: "ترك قياس الأصول لدليل"[47]، أو هو: "الاعتماد عند ترجيح حكم على حكم على الاتساع والتصرف دون علة قوية" .[48]

وللاستحسان نوعان:

أولهما: استحسان العرب: وهو كل ما استحسن العرب ونطقوا به لغتهم؛ كي تتطور وتؤدي الفائدة من النطق والكتابة بها.

وثانيهما: استحسان النحاة: وهو ما استحسنه النحاة وارتضوه، وذلك بعد عرضه على الأصول النحوية السابقة؛ كالسماع، والقياس، والإجماع.[49]

6- الاستقراء:

الاستقراء لغةً: مأخوذ من الفعل الثلاثي: "قرأ"، الذي من معانيه الجمع والضم. جاء في لسان العرب: "قرأت الشيء قرآناً: جمعته وضممت بعضه إلى بعض".[50]

والاستقراء اصطلاحا: الحكم على كليٍّ بوجوده في أكثر جزئياته، وإنما قال: في أكثر جزئياته؛ لأن الحكم لو كان في جميع جزئياته لم يكن استقراءً، بل قياسًا مقسمًا، ويسمى هذا: استقراء؛ لأن مقدماته لا تحصل إلا بتتبع الجزئيات، كقولنا: كل حيوان يحرك فكه الأسفل عند المضغ؛ لأن الإنسان والبهائم والسباع كذلك، وهو استقراء ناقص لا يفيد اليقين لجواز وجود جزئي لم يستقرأ، ويكون حكمه مخالفًا لما استقرئ كالتمساح؛ فإنه يحرك فكه الأعلى عند المضغ .[51]

7- السبر والتقسيم:

السبر لغة: الاختبارُ والتَّجْرِبَةُ. "وسَبَر الشيءَ سَبْراً: حَزَره وخَبَرهُ. واسْبُرْ لِي مَا عِنْدَهُ أَي اعْلَمْه. والسَّبْر: اسْتِخْراجُ كُنْهِ الأَمر. والسَّبْر: مَصْدَرُ سَبَرَ الجُرْحَ يَسْبُرُه ويَسْبِرُه سَبْراً نَظَر مِقْدارَه وقاسَه لِيَعْرِفَ غَوْرَه" .[52]

والتَّقْسِيم لغة:: التَّفْرِيقُ والتجزئة؛ وَمنهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ يَذْكُرُ قِدْراً:

تُقَسِّمُ مَا فِيهَا، فإِنْ هِي قَسَّمَتْ ... فَذاكَ، وإِن أَكْرَتْ فَعَنْ أَهلِها تُكْرِي

قَالَ أَبو عَمْرٍو: قَسَّمَت عَمَّت فِي القَسْم، وأَكْرَتْ نَقَصَتْ.[53]

وفي الاصطلاح: يطلق مجموع اللفظين على حصر الأوصاف التي توجد في الأصل وتصلح للعلية في بادئ الرأي، ثم إبطال ما لا يصلح منها فيتعين الباقي.[54]

---

[46]) الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت (رقم 37)، 1394هـ - 1974م: 453.

[47]) الاقتراح، للسيوطي: 91.

[48]) ظاهرة الاتساع في الدراسات النحوية، أحمد عطية المحمودي، رسالة ماجستير، قسم النحو والصرف والعروض - كلية دار العلوم، القاهرة، 1989م: 97.

[49]) ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب النحو- فقه اللغة – البلاغة، تمام حسان، دار عالم الكتب – القاهرة، 200م: 204 – 205.

[50]) لسان العرب: 1/ 128.

[51]) ينظر: التعريفات : 18

[52]) لسان العرب: 4/ 340.

[53]) ينظر: لسان العرب: 12/ 480.

وعُنِي الفقهاء والمتكلمون والنحاة واللغويون بهذا الأسلوب الاستدلاليّ، الذي يقصد به من الناحية النحويّة عرض تعليلات النحاة للحكم في ظاهرة لغويّة ما، ولإبطالها جميعاً يعمد إلى ترجيح واحد منها، وقد كثر استعماله عند ابن جني .[55]

8- الحمل على النظير:

يراد بالحمل على النظير: حمل الشيء على شيء يشبهه ويماثله، فالحمل هنا مرادف معنى القياس، والنظير هو الشبيه؛ إذْ قد تكون المماثلة بين المحمول والمحمول عليه في اللفظ دون المعنى، أو في المعنى دون اللفظ، أو فيهما معًا. ومن أمثلته "أفعَل" التفضيل، وهو اسم بإجماع النحويين، وأفعَلَ في التعجب نحو: ما أحسَنَ زيدًا، وقد صححه أنه فعل ماضٍ، وفاعله ضمير راجع لـ "ما" والمنصوب على التعجب هو المفعول، وأفعل التفضيل يوجب أفعل في التعجب وزنًا وأصلًا ومبالغة، وللتشبيه بينهما أجازوا تصغير أفعل في التعجب. وهكذا.

وقد عقد العلماء للحمل على النظير أبوابا، كما هي الحال عند ابن جني في: "باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء: قال سيبويه: واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء "عن الشيء" حتى يصير المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم البتة. فمن ذلك استغناؤهم بترك عن "ودع " و "وذر ". فأما قراءة بعضهم: "ما ودَعك ربك وما قلى" (سورة الضحى: الآية 3) " وقول أبي الأسود "حتى وَدَعه" فلغة شاذة".[56]

فمراعاة النظير من الأدلّة التي يستأنس بها؛ لتثبيت حكم لا لنفيه، فإن أجاز القياس حكماً وأيّده السماع فلا يضرّ هذا الحكم (انعدام النظير)، وبيّن ابن جني هذا الدليل قائلاً: "ألا تعلم أنّ القياس إذا أجاز شيئاً وسُمِع ذلك الشيء عينه فقد ثبت قَدَمُه، وأخذ من الصحّة والقوّة مأخذه ثم لا يقدح فيه ألاَّ يوجد له نظير؛ لأنّ إيجاد النظير، وإن كان مأنوساً به فليس في واجب النظر إيجاده ألا ترى أنّ قولهم: في شَنُوءة: شَنَئيّ لَمّا قبله القياس لم يَقْدَح فيه عدمُ نظيره"[57]. وقال في موضع آخر: "أمّا إذا دلّ الدليل فإنّه لا يجب إيجاد النظير، وذلك مذهب الكِتاب فإنّه حَكَى فيما جاء على فِعِلٍ (إبِلا) وحدها ولم يمنع الحكم بها عنده أن لم يكن لها نظير؛ لأنّ إيجاد النظير بعد قيام الدليل إنّما هو للأُنس به لا للحاجة إليه".[58]

على أنه يمكن إضافة أدلة أخرى ذكرها بعض الأصوليين، كالاستدلال بالأولى، والاستدلال بالعكس، والاستدلال ببيان العلة، والاستدلال بعدم الدليل، ولكن الباحث يرى أنها كلها تظل استدلالات عقلية في إطار ما نحن بصدد تناوله من أدلة العقل والنقل عموما، وليس في إفرادها بالبحث ما يوجِدُ جديدا أو يزيد مزيدا، كما أنه لم يكن لها حضور واضح في كتاب (تهذيب الجُمَل) الذي نتناوله هنا.

المبحث الثاني: الأصول النحوية في كتاب (تهذيب الجُمَل) للمراغي:

المطلب الأول: الأصول النحوية الأساسية في كتاب (تهذيب الجُمَل) للمراغي:

1- السماع:

---

[54]) ينظر: أصُولُ الفِقهِ الذي لا يَسَعُ الفَقِيهَ جَهْلُه، عياض بن نامي السلمي، دار التدمرية، الرياض - المملكة العربية السعودية، ط1، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م: 166.

[55]) ينظر: أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، الرباط، 1981م: 120-130.

[56]) الخصائص: 1/ 267.

[57]) المصدر نفسه: 1/ 136.

[58]) نفسه: 1/ 19 .

من شواهد السماع الواردة في شرح المراغي للجُمل قوله: "وتقول في التثنية: ضربتُ وضرباني الزيدَين؛ لأن التقدير: ضربتُ الزيدين وضرباني، وفي الجمع: ضربتُ وضربُوني الزيدِين، أي: ضربتُ الزيدِين وضربوني، فظهرت علامة ضمير الفاعل في التثنية والجمع، وهي الألف والواو. وتقول على عكس المسألة وإعمال الثاني: ضربني وضربتُ زيدا، فتضمر في (ضربني) الفاعل، وهو ضمير قبل المذكور، وإنما جاز ذلك ضرورة لأنَّ الفاعل لا يُستغنى عنه، وما بعده يفسره، والمفعول فضلة قد يُستغنى عنه في أكثر الكلام، فلذلك لم تُضمَر في المسألة الأولى. وتقول في التثنية: ضرباني وضربتُ الزيدَين، وفي الجمع: ضربوني وضربتُ الزيدِين، فظهر الضمير الذي كان مستترا في النية، كما ذكرت لك، وهذا مذهب البصريين. وأما الفراء فإنه لا يجيز هذه المسألة الثانية لتقدُّم المضمر فيها على الظاهر، ولولا السماع لكان ذلك قياسا، والكسائي يجيزها على حذف الفاعل"[59]. والشاهد فيه قوله: "ولولا السماع لكان ذلك قياسا"، وفيه دليل على تقديم المراغي السماع على القياس عموما، ولا سيما مع اطراد المسموع، حيث إن المسموع قد يكون مطردا أو شاذا، فكان المراغي يطرح الشاذ، ولا سيما إذا لم يكن التأويل فيه سائغا، وحين يكون الاحتمال ضعيفا فيرى سقوط الاستدلال، أما إن وجدت مسوغات كروايةٍ ما بأوجه مختلفة، أو نقلٍ مطرد فقد يجيز ما سُمِع شاذا. وكان معيار ذلك وضابطه عنده مناسبة الألفاظ للمعاني، واكتمال الدلالات النحوية، ليكون توجيهه للسماع وفقا لذلك. ونلاحظ عدم احتجاجه بالمسموع من كلام المولدين، عموما، كما نلاحظ تجويزه غالبا الاحتجاج بالشعر المجهول قائله، وتجويزه الاحتجاج بالمسموع من شاذ القراءات. وكان عند تعارض السماع والقياس يدلي بقول ثالث أحيانا يُحدِثه اجتهادا.

كما أن منهجه في السماع عموما كان يميل إلى ترجيح لغة مطردة على أخرى، وترجيح اللغة المسموعة – ولو ضعيفة – على الشاذة، وأيضا ترجيح المسموع إذا أضيف إلى أقيسة النحويين وقواعدهم ومعاييرهم.

يقول في باب الاستثناء: "وأصل الاستثناء أن يكون واحدا من جميع أو قليلا من كثيرٍ، هذا مذهب النحويين والمسموع من العرب"[60]، فأضاف دليل السماع إلى أدلة مذاهب النحويين.

ومن أمثلة اعتداده بالسماع للتدليل على اطراد ظاهرة نحوية قوله في باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر: "ومن العرب من يضيف (بينا) إلى (ما) بعده".[61]

واستشهاده بكلام العرب في مثل هذه التوجيهات هو من باب التعويل على علة موجبة للحكم؛ فالمراغي عموما لم يجز القياس على المجمع على وروده، أو يقدمه على السماع. وقد يتدارك ضعف السماع باستخدام لفظٍ دالٍّ على هذا الضعف أو نقله عن العلماء واعتماده، كما في قوله في باب حروف العطف ومعانيها: "واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض فإنه لا يعطف عليه إلا بإعادة الخافض كقولك: مررتُ بك وبزيدٍ، ودخلتُ إليك وإلى أخيك، ونحوه، ولو قلتَ: مررتُ بك وزيدا، ودخلتُ إليك وأخيكَ، لم يجز إلا في ضرورة الشعر، كقوله:

فاليومَ قرَّبتَ تهجونا وتشتِمنا فاذهب فما بك والأيمِ من عجَبِ

قال سيبويه: وهي لُغيَّة"[62]. والشاهد هنا كلمة: لغية، تصغيرا لكلمة لغة، ودليلا على ضعف هذا السماع.

---

[59]) تهذيب الجُمل: 211 – 212.

[60]) تهذيب الجمل: 313.

[61]) المرجع نفسه: 138.

[62]) نفسه: 113.

وإذن، عدَّ المراغي السماعَ الأصل الأول من أصول النحو الغالبة، كما يظهر من اشتغالاته، وعدَّه مسوغا لشمول القاعدة النحوية، من جهات تواتره رواية، وعلى سبيل المثال يقول: "اعلم أنَّ (وحدَهُ) منصوب أبدا في جميع كلام العرب على المصدر"[63]، إذ لا تقول: وحدُه، ولا وحدِه، ومن هنا أيضا نشأت تخطئة المحدثين لاستعمال: لوحده، وأن الصواب: وحدَه، لا غيرها.

وتكلم المراغي صراحة على موضوع الحفظ في السماع، كما في باب المؤنث – مثلا –: "والمؤنث على ضربين: ضرب منه تكون فيه علامة من هذه العلامات الثلاث يُعرَف بها، وضرب منه لا علامة فيه للتأنيث، وإنما يُدرَك سماعا فيُحفَظ حفظا".[64]

ولم يقتصر اعتداد المراغي بالسماع على روايات القراءات وأشعار العرب وكلام القبائل، بل تعدى ذلك إلى اعتداده أيضا بأمثال العرب وإقرارها وموافقتها، من قبيل ما جاء في قوله: "قيل: إنه لا نظير لِـ (كاد) في العربية؛ لأن نفيها إيجاب وإيجابها نفي، ومن أمثال العرب: كاد النعامُ يطير، وكاد العروس يكون أميرا، لقربهما من تلك الحال فاعلم."[65]

2- القياس:

اعتدَّ المراغي بالقياس اعتدادًا كبيرًا، في شرحه للجمل، ومن أمثلة القياس عنده قوله: "فإن جئت بِـ (إنْ) وحدها فإن سيبويه يختار رفع الخبر أيضا كقولك: إنْ زيدٌ قائمٌ، ونحوه، والمبرد يختار نصبه كما كان أولا؛ لأنها قد قامت مقام (ما) في النفي، وبنو تميم لا يعملون (ما) ألبتة، ويرفعون ما بعدها على الابتداء والخبر، كقولك: ما زيدٌ قائمٌ، وما أخوك مسيءٌ، ونحوه، وهو القياس عند سيبويه؛ لأن (ما) حرف يقع على الأسماء والأفعال..."[66]. والشاهد قوله: "وهو القياس عند سيبويه"، فهو يقدم أقيسة سيبويه على ما عداها من الأقيسة.

ومن الأمثلة أيضا في باب حكايات الأسماء الأعلام بِـ (مَن): "ولا يحكى من هذا الباب إلَّا الاسماء الأعلام وما جرى مجراها من الكنى، فلو قال: رأيتُ الرجُلَ، أو: مررتُ بالغُلامِ، ونحوه، لقلت في جميعِهِ: مَنِ الرجُلُ ومَنِ الغُلامُ؟ رفعا لا غير، قال سيبويه: وهذا أقيس القولين على مذهب الحجازيين"[67]. والشاهد فيه قوله: "وهذا أقيس القولين"، أي أكثرهما قياسا في كلامهم، وهو هنا يميل لقوانين البصريين في الأقيسة على الرغم من أن الكوفيين كانوا أكثر اتساعا في القياس، ولا سيما أنَّهم اتسعوا في رواية الأشعار وعبارات اللغة، ولم يقفوا عند القبائل التي احتج البصريون بلغتها وقاسوا عليها، بل تعدوا هذه القبائل ولم يتحرجوا من الأخذ عن سكان الحواضر كما تحرج البصريون.

ومن أمثلة أخذه من أقيسة الكوفيين أخذُه من قياس الكسائي لفظة "أمس" على الفعل أمسِ بخيرٍ، حيث ورد في شرحه في باب علل المبنيات: "وقال الكسائي: إنما بُني على الكسر لأنه فعلٌ سُمِّي بهِ فتُرك على حاله من قولك: أمسِ بخير".[68]

---

[63]) انفسه: 338.

[64]) نفسه: 465.

[65]) تهذيب الجمل: 342، وفي مجمع الأمثال: "كَادَ العَرُوسُ يَكُونُ مَلِكاً، العرب تقول للرجل: عَرُوسٌ، وللمرأة أيضاً، ويراد ههنا الرجل، أي يكاد يكون ملكا لعزته في نفسه وأهله". (مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان، د.ط، د.ت): 2/ 158.

[66]) تهذيب الجمل: 202.

[67]) المرجع نفسه: 373.

[68]) نفسه: 402.

كما أنه أعمل القياس في اجتهاداته وحث عليه، دون أن تكون له صلة بالبصريين أو الكوفيين، كقوله في باب ألف الوصل وألف القطع: "وقد أتيتُ لك على جميعِ الألِفات المبتدآت في الكلام كله مع طرف من الاحتجاج، وأعفيتُكَ مِن التعب، ولن يخرج عنها شيء بإذن الله، إلا شاذا أو مختلفا فيه، وفوق كل ذي عِلْمٍ عليم، فقِسْ عليه تُصِبْ إنْ شاء اللهُ".[69]

ولم يكن يأخذ بالقياس في كل المواطن، وإنما حينما يجد له داعيا أو علة، أما إن ترددت في ذهنه الحالة بين قياسٍ وسماع فإنه كان يقدم السماع، ويشير إلى القياس، فمن ذلك قوله في باب الإغراء: "وقد أجاز الكسائي الإغراء والنصب بسائر الظروف قياسا، وليس بمسموع، كقولك: أمامك زيدا، وخلفك عمرا، ونحوه"[70]. فهو من حيث الإشارة إلى القياس أشار إلى رأي الكسائي فيه فيما يتعلق بالنصب في الظروف، ولكنه لم يمل إلى هذا الرأي فأعقبه بعبارة: وليس بمسموع.

ويرى الباحث أنَّ المراغي أخذ بالقياس، ولم ينكره أو يرده، واعتمد أقيسة البصريين أولا، ثم أقيسة الكوفيين، كما أنَّه اجتهد أحيانا في القياس، وأجاز القياس على القليل نادرا، وعلى الكثير غالبا.

3- الإجماع:

وردت صور متعددة لاستئناس المراغي بهذا الأصل المهم من أصول النحو ، فمن ذلك ما جاء عاما، كقوله: "فأما النون الخفيفة فإذا انفتح ما قبلها أبدلتها ألِفا في الوقف والخط معا، كما تفعل ذلك بالتنوين في النصب، كقولك: يا زيد، اضربا، ونحوه، كقوله تعالى: ﴿لنسفعًا بالنَّاصية﴾ (سورة العلق، الآية: 15)، وقال: ﴿وليكونًا من الصَّاغرين﴾ (سورة يوسف، الآية: 32)، الوقف عليه بالألف عند جميع القرَّاء والعلماء" .[71] ومن أمثلة ما ورد فيه لفظ الإجماع تعيينا، أو إلى جوار أحد الأصول كالاستحسان، قوله في باب (كَم): "فإن أدخلت عليها – أي على (كم) – حرف جر، كان لك النصب على التمييز، وهو أكثر وأجود، ولك الخفض بإضمار (مِن)؛ لأنه قد عُرف موضعُها، فجاز ذلك بإجماع النحويين"[72]. فالإجماع هنا بِقوله: "إجماع النحويين"، والاستحسان بتعبير: "وهو أجود وأكثر".

4- استصحاب الحال:

من أمثلة استصحاب الحال لدى المراغي ما جاء في باب من الفاعل المحمول على المعنى دون اللفظ: قال: "ومن قول الشاعر:

كانت عقوبة ما جنيت كما كان الزناء عقوبةَ الرّجْمِ

وإنما الرجم عقوبةُ الزنا، ومنه قول الآخر:

أسلموه في دمشق كما أسلمت وحشيةٌ وهقا

فنصب الوهق والفعل له. وإنما ذكرتُ ذلك لتعرف وجهه إذا ورد عليك مثله، وقرأ عبد الرحمن الأعرج والحسن: "وكذلك زيَّن لكثيرٍ من المشركين قتل أولادهم شركاؤهُم" (سورة الأنعام: 137)، على ما لم يُسَمَّ فاعله، كأنه قيل: مَنْ زَيَّنه لهم؟ فقيل: شركاؤهم" .[73]

---

[69]) تهذيب الجمل: 289.

[70]) المرجع نفسه: 302 – 303.

[71]) نفسه: 300.

[72]) نفسه: 230.

[73]) تهذيب الجمل: 450.

فلفت المراغي إلى وجهٍ من أوجه إبقاء الإعراب على الأصل، ويرى الباحث أن المراغي هنا لم يُجرِ الأصول على مذهب واحد، وإنما أجراها بحسب ما يراه راجحا في أي مذهب، وإن كان يميل إلى مذهب البصريين، لكنه هنا على سبيل المثال يستعمل مصطلحا من مصطلحات الكوفيين وهو ما لم يُسَمَّ فاعله، في إشارة إلى مصطلح: نائب الفاعل.

المطلب الثاني: الأصول النحوية الثانوية في كتاب (تهذيب الجُمل) للمراغي:

1- الاستحسان:

من أمثلة الاستحسان في (تهذيب الجمل) للمراغي ما جاء لدى بيان الأوجه الثلاثة لِـ "كم" في قول الفرزدق:

كم عمة لك يا جرير وخالة فَدْعاءَ قد حلبتْ عليَّ عشاري

قال المراغي: "فالخفض على الخبر وهو الجيد، والنصب على الاستفهام، والرفع على الابتداء، كالتفسير الأول، و(الخالة) منسوقة على (العمة)، في جميع ذلك، وما بعدها نعت لها"[74]. والشاهد على الاستحسان هو في الجملة الاعتراضية في قوله: "وهو الجيد".

2- الاستقراء:

ومن أمثلته لدى المراغي: ما ورد في سياق حديثه عن إعراب الأسماء في باب الإعراب، قال: "وتنفرد الأفعال بالجزم والتصرف ودخول (السين) و(سوف) و(قد) عليها، وإنما لم تجزم الأسماء عند سيبويه لأنها متمكنة يلزمها الحركة والتنوين، فلو جُزِمَتْ لذهب منها ذلك فكانت تختل، ومع ذلك فإن دخول حروف الجزم على الأسماء محال، هذا قول المبرِّد، وجماعة من البصريين وأهل النظر"[75]. والشاهد فيه قوله: هذا قول المبرِّد، وجماعة من البصريين وأهل النظر،) فدلالة عبارة: هذا قول المبرِّد، وجماعة من البصريين وأهل النظر"، هي الاستقراء، فقد اسْتُقريت الأقوال كافة هنا ليميل المراغي إلى ترجيحه فيها مستنبطا إيَّاهُ منها.

وكذا نجِدُ حديثا آخر مشابها لهذا في باب الأفعال لدى عرضه أقوال العلماء من نحاة المدرستين في طبيعة الفعل وأنه: ماضٍ ومستقبل عند بعضهم، فكان أن أدخَل منطقه الاستقرائي في الموضوع بقوله: "وليس بين الماضي والمستقبل عند أهل النظر إلا كما بين الليل والنهار والشمس والظل، وهذا احتجاج البصريين على من سمى الحال الدائم"[76]. وهو هنا يدلل من خلال استقراء واقع تجدُّد الليل والنهار والظل والنور على تناغم هذه الحال مع حال تقسيم الفعل لدى البصريين إلى ماضٍ ومستقبل واستحالة فعل الحال أو الفعل الدائم.

3- السبر والتقسيم:

ومنه لدى المراغي ما جاء في باب اسم الفاعل من قوله: "اعلم أنَّ اسم الفاعل جارٍ مجرى فعله المضارع له من جميع الأفعال، وعاملٌ عمله إذا نوَّنته، وكان محمولا على شيء قبله، من ابتداءٍ وغيرِهِ وإلَّا لم يجز إعماله في المفعول به، نحو: ضاربٌ، وشاتمٌ، وما أشبه ذلك. فإذا كان بمعنى المضي أضيف إلى ما بعده، وجرى في ذلك مجرى سائر الأسماء المضافة، وصار بمنزلته في التعريف والتنكير؛ لأنه لِما قد كانَ وثَبتَ كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، ومُكرِمُ أخيكَ أمسِ، ونحوه، تعرب الأوَّل وتضيفه إلى

---

[74]) المرجع نفسه: 232.

[75]) تهذيب الجُمل 52.

[76]) المرجع نفسه: 65.

الثاني، لا يجوز غير ذلك عند أحد من البصريين والكوفيين إلَّا الكسائي فإنه كان يجيز تنوين الأول وينصب الثاني به، وإنما لم يجز ذلك لقلة مضارعته اسم الفاعل للفعل الماضي، فصار بمنزلة (غلامُ زيدٍ)؛ ولذلك بُني الماضي ولم يُعرَب؛ لأنَّ اسم الفاعل إنما يعمل عمل الفعل الذي ضارعه، وهو المستقبل، كما أن المستقبل إنما أُعرِب لمضارعته لاسم الفاعل، وكل واحدٍ منهما محمول على الآخر، فإن أدخلتَ الألف واللام على اسم الفاعل بطلت الإضافة، ونصبت ما بعده به أبدا؛ لأنه قد صار في معنى الذي فعل نحو: الضاربُ زيدا، والمُكرِمُ أخاك؛ لأنَّ الألف واللام قد منعا الإضافة وصارا بمنزلة التَّنوين"[77]. فهو هنا يُعمِل دليل السبر والتقسيم من خلال عرضٍ للوضع الذي عليه اسم الفاعل من حيث تأسيسه بوصفه شكلا بنائيّا ضارع (شاكل وشابه) فعله المضارع، فكان للتقليبات التي يمكن أن تُجرى عليه، وضع ربما يتعارض مع ما يُحمَل عليه المعنى، فإنْ حدث ذلك فمعناه أنَّ حدَّ اسم الفاعل مضارعته لفعله، وإلَّا فلا يمكن حمله على معنى الفعل؛ لأنَّ دخول أدوات الاسم عليه مثل: "أل" التعريف، والتنوين، والإضافة[78]، تخرجه عن نطاق المحل الإعرابي المختص بالأفعال. والمراغي هنا استدل على هذا التخريج من خلال عرضه كل احتمال ممكن في حال اسم الفاعل، ثم إبطاله ما لم يمكن منها.

ومثل ذلك قوله في باب الاستثناء المقدم: "قال المبرِّد: وذلك نحو قولك: ما جاءني إلَّا زيدا أحدٌ، وما مررتُ إلَّا زيدا بأحدٍ، وما رأيتُ إلَّا أخاكَ أحدا، ونحوه، لا يكون الأوَّل إلَّا نصبا أبدا لبطلان البدل إذا لم يتقدمه شيء تبدله منه؛ لأنه كسائر التوابع يجري على ما قبله، وإنما امتنع البدل ها هنا لأنَّه ليس قبل (زيد والأخ) ما تبدلهما منه، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز غيره لبطلان البدل، وذلك أنك كنت تقول: ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ، وتجيز: ما جاءني أحدٌ إلا زيدا، فلما قدمت المستثنى بطل وجه البدل"[79]. فالمراغي ها هنا يفصِّل القول عمَّا يمكن أن يُجرى عليه الوضع الإعرابي في حال الاستثناء المقدم، مفترضا عدة جُمل، منها ما فيه استثناء مسبوق بأداة نفي فتفيد الحصر، وعندئذٍ يكون الرفع، أو يجوز النصب على الاستثناء، لكن إذا قُدِّمَ الاستثناء بطل وجه الرفع، وهو هنا إنَّما سبر الأحوال الممكنة للحالة الإعرابية وقسَّمها، ثم أفرزها مؤصِّلا.

4- الحمل على النظير:

يعدُّ المراغي الحمل على النظير واحدا من أصوله النحوية المعتمدة في الاستدلال، وإن أورده على قلة ونُدرة، ومن ذلك قوله: "باب اشتقاق اسم الفاعل من العدد: إذا اتفق اللفظان في هذا الباب، فأضف الأول إلى الثاني لا غير، كقولك: هذا ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، وخامس خمسة، وعاشر عشرة؛ لأنه كَـ: ضاربِ زيدٍ أمسِ، معناه: هذا أحدُ اثنين، وأحدُ عشرة. وتقول في المؤنث: هذه ثالثة ثلاث، وعاشرة عشر، ونحوه، ومعناه: هذه إحدى ثلاث، وإحدى عشرٍ، ومنه قوله تعالى: ((لقد كفر الذين قالوا إن الله ثالث ثلاثة)) (سورة المائدة: 73)، أي أحدُ ثلاثة، ولو نوَّنت شيئا من هذا ونصبت به لم يجز؛ لأنه بمعنى الماضي فصار كَـ: غلامك، وضاربِ زيدٍ أمسِ" .[80]

فحمل الأمثلة على الآيات الواردة المناظرة لها، من خلال معرفة عموم الدلالات.

---

[77]) نفسه: 184.

[78]) من المعلوم أنَّ الجر والتنوين والنداء و"أل" التعريف والإسناد، هي العلامات التي تميز الاسم عن الفعل، قال ناظم الألفية:
بالجر والتنوين والندا وأل ومسندٍ للاسم تمييز حصل
ينظر: ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، دار التعاون، د.ط، د.ت: 9.

[79]) تهذيب الجمل: 315.

[80]) تهذيب الجمل: 224.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

بعد تناول الأصول النحويَّة عند المراغي من خلال كتابه القيِّم (تهذيب الجُمَل)، يخرج الباحث بعدَّة نتائج أهمها:

– أنَّ المراغي اعتمد على أصول النحو في عمومها في شرحه، ومزج بينها حسب ما يقتضيه مقام أو يؤيِّدُه سياق.

– أن المراغي كان يشرع في الأدلة الإجمالية في المقام الأول قبل أن ينتقل إلى الأدلة التفصيلية.

– أن الأدلة النحوية قد قسمت لدى المراغي على قسمين:

أدلة أساسية: هي: القياس والسماع والإجماع واستصحاب الحال، والأولوية فيها للسماع.

وأدلة ثانوية: هي: الاستحسان والاستقراء والسبر والتقسيم والحمل على النظير، والأولوية فيها للاستحسان.

ولم يكن المراغي في هذا خارجا عن رأي جمهور النحاة العرب؛ حيث إنهم كانوا يميلون إلى هذه الطريقة في تقسيم مجمل ما في النحو من الأدلة والأصول .[81]

– يعتقد الباحث أن المراغي اعتمد الأصول للاحتكام إلى دليل من اللفظ أو المعنى لتقعيد قاعدة نحوية ما، فتكون الأصول سبيله إلى معرفة الدلالات، فكان يعتمدُ في الحُكم النحوي على هذه الدلالات فيستنبط منها الحكم الواجب أو الجائز أو الممنوع أو الحسن أو المكروه أو القبيح، وذلك بالرجوع إلى هذه الأصول.

– يرى الباحث أنَّ مثل هذا النوع من الأبحاث ضروري للتجديد؛ فقد كشف هذا البحث – مثلا – عن جانب من عناية المراغي بالأصول النحوية، وتوسُّعه في القياس والأدلة العقلية عموما ما لم تتعارض مع السماع والنقل؛ لأنّ التوسّع والتصرّف في القياس والأدلة النقلية يفيد النظام اللغوي، لكن شرط ألَّا يناقض ذلك ما درج عليه العرب من فصاحة مؤسسة على السليقة.

– ويرى الباحث أنَّ البحث في أصول النحو العربي يعطينا فكرة عن تأثّر علماء اللغة بعلماء الدِّين ويوجِّد مرجعيّة الأُمة من الناحيتين القومية والإسلامية.

– أوضح البحث أنّ النظام اللغويّ العربي يتّصف بالمرونة التي أساسها الدليل العقلي المتاح إلى جانب أدلة النقل.

– عرَّف هذا البحث بجهود أحد العلماء المغمورين في القرن الخامس الهجري، ويفترض أن يقودنا إلى الاطلاع على جهود مماثلة لعلماء مغمورين.

– من فائدة مثل هذه الأبحاث أنها تسهم في تنمية اللغة، وتجديد روحها.

ويوصي الباحث بما هو آتٍ:

– إعداد بحوث مناظرة حول المادة اللغوية العربية بفروعها المختلفة، ففيها متَّسع لجميعنا.

– دعوة مجامع اللغة إلى الأخذ بفكرة القياس في ما يُشْكِلُ من متطلّبات العصر، وبما يجعل اللغة العربيّة لغةً أكثر حيويَّة وحضورا.

– تحقيق المخطوطات وتسهيل حصول الباحثين عليها، ففيها مادة غنية تثري المنتَج اللغوي العربيَّ، ولا سيما مع فتور عزيمة طلاب العِلْمِ عن البحث في اللغة بسبب اعتقادهم بنضوب الموضوعات!

---

[81]) ينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس سيعد الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع – عمّان، ط 1، 200م: 142.

مصادر البحث ومراجعه:

- القرآن الكريم.

1- الأعلام، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، ط15، ٢٠٠٢م.

2- الإغراب في جدل الإعراب ولُمَعُ الأدِلَّة في أصول النَّحو، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدِّين بن محمد الأنباري (ت 577 هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط2، 1971م.

3- الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدِّين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911 هـ)، تحقيق: أحمد محمد قاسم، مطبعة الاستقامة، القاهرة، ط1، 1976م. وطبعة أخرى: تحقيق وشرح: محمود فجال، وسمى شرحه: (الإصباح في شرح الاقتراح)، دار القلم، دمشق، ط 1، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.

4- ألفية ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢هـ)، دار التعاون، د.ط، د.ت.

5- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت ٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ]، المكتبة العصرية – لبنان / صيدا، د.ط، د.ت.

6- تاريخ إربل، المبارك بن أحمد بن المبارك بن موهوب اللخمي الإربلي، المعروف بابن المستوفي (ت ٦٣٧هـ)، تحقيق: سامي بن سيد خماس الصقار، وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، العراق، ١٩٨٠م.

7- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبدالسلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

8- تاريخ مدينة دمشق، وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، أبو القاسم علي بن الحسن ابن هبة الله بن عبد الله الشافعي المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١ هـ)، دراسة وتحقيق: محب الدين أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.

9- تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم، عبد الرزاق بن فراج الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط1، ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

10- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، ضبطه وصححه: جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت – لبنان، ط1، ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م.

11- تهذيب الجُمل، أبو الفرج عبيد الله بن محمد بن يوسف المراغي، من أوائل من عُنِي بكتاب الزجاجي، تحقيق: نواف أحمد حكمي وعامر فائل بلحاف، دار الكتب العلمية، ط1، 2022م.

12- الجُمَل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت 340هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة ودار الأمل، ط1، 1404 هـ – 1984م، ونسخة أخرى: اعتنى بتصحيحها وشرح أبياتها: ابن أبي شنب، الأستاذ بكلية الأدب – الجزائر، مطبعة جول كربونول، الجزائر، ط 1، 1926م.

13- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار [ت ١٣٨٥ هـ]، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط 4، د.ت.

14- "دور أصول النحو في بناء تصور لساني حديث"، خالد بن سليمان الكندي، أشغال مؤتمر التراث اللُّغوي العربي ودوره في بناء تصور لساني حديث، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عُمان، 2015م.

15- رسالة الحدود، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق: إبراهيم السامرائي، دار الفكر – عمان، د.ط، د.ت.

16 – سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: حسين أسد (جـ ١، ٦)، شعيب الأرنؤوط (جـ ٢، ٥، ١٩، ٢٠)، محمد نعيم العرقسوسي (جـ ٣، ٨، ١٠، ١٧، ١٨، ٢٠)، مأمون الصاغرجي (جـ ٤)، علي أبو زيد (جـ ٧، ١٣)،

كامل الخراط (جـ ٩)، صالح السمر (جـ ١١، ١٢)، أكرم البوشي (جـ ١٤، ١٦)، إبراهيم الزيبق (جـ ١٥)، بشار معروف (جـ ٢١، ٢٢، ٢٣)، محيي هلال السرحان (جـ ٢١، ٢٢، ٢٣)، بإشراف: شعيب الأرناؤوط، تحقيق: قسم السيرة النبوية والخلفاء الراشدين: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، ط3، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

17- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، الدكتور خديجة الحديثي، الكويت 1974م.

18- شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت ٤٦٩ هـ)، تحقيق: خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية - الكويت، ط 1، ١٩٧٧ م.

19- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط 4، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

20- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت ١٧٠هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.

21- في أصول النحو، صالح بلعيد، دار هومة، بو زريعة - الجزائر، د.ط، 2005 م.

22- في النحو العربي، نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد، د.ط، 1986م.

23 - القاموس المحيط، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (ت ٨١٧هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، ط8، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

24- الكتاب، سيبويه، أبو بشر، عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180هـ)، تحقيق: عبدالسلام هارون، الخانجي، القاهرة، ط3، 1997م.

25- الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش - محمد المصري، مؤسسة الرسالة - بيروت، د.ط، د.ت.

26- لسان العرب، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (ت ٧١١هـ)، الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين، دار صادر - بيروت، ط3، ١٤١٤ هـ.

27- مجمع الأمثال، أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني النيسابوري (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة - بيروت، لبنان، د.ط، د.ت.

28- معجم البلدان، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط2، ١٩٩٥م.

29- معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ)، بمساعدة فريق عمل، عالم الكتب، ط1، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

30- منتهى الوصول والأمل في علمَي الأصول والجدل، ابن الحاجب جمال الدين أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكي بن يونس الدويني الأسنائي المعروف باسم ابن الحاجب (ت 646 هـ)، عني به: السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، مطبعة السعادة، ومكتبة الخانجي، القاهرة، ط 1، 1326هـ.

31- نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن خميس سيعد الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع - عمّان، ط 1، 200م.

32- نظرية السماع بين البصريين والكوفيين من خلال كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، رسالة ماجستير، إعداد: نصيرة قاسمي، وهاجر بو قمة، إشراف: كمال مجيدي، كلية الآداب واللغات، جامعة أحمد دراية - أدرار، الجزائر، 1443هـ _ 2022م.